

impunity watch

جمعية العدل العراقية
Iraqi Al-Amal Association

PAX Peace. Are you in?



ورقة سياسات:

ضعوا حداً للإفلات من العقاب على الانتهاكات ضد حركة الاحتجاج في العراق

بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لانطلاق المظاهرات في العراق، يجب محاسبة المنتهكين وفرض سيطرة الدولة على السلاح من أجل صون الانتخابات المبكرة

1 تشرين الأول/ أكتوبر 2020

منذ انطلاق حركة المظاهرات في العراق في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، واجه المتظاهرون والنشطاء السياسيون الذين رفعوا مطالب مشروعة انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية لحقوق الإنسان على يد الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة – بما في ذلك حالات قتل وإصابات واسعة النطاق أثناء المظاهرات، و اغتيالات مستهدفة، وتهديدات بالقتل – ويبدو أنها تهدف إلى إسكاتهم وقمع مطالبهم بالتغيير. إن نزاهة الانتخابات المبكرة، والتي حُدد موعد أولي لعقدها في حزيران/ يونيو 2021، مهددة من جراء الجرائم المستمرة ضد قادة المظاهرات والناشطين والتي تجري في ظل مناخ من الإفلات من العقاب، ومن جراء ترهيب الناشطين بهدف ردعهم عن المنافسة في الانتخابات أو المطالبة بالتغيير عبر العملية الانتخابية. وبينما جرى الترحيب ببيانات الشجب التي أصدرتها الحكومة العراقية بخصوص الجرائم، والوعود التي أطلقتها بتحقيق المساءلة، إلا أن تصرفاتها ظلت ضعيفة بالمقارنة مع تصريحاتها، وبالتالي فقد أخفقت في طمأنئة الضحايا أو ردع مرتكبي الجرائم. أما على الصعيد الدولي، لم تحظ هذه الجرائم سوى باهتمام قليل أو ردود أفعال ضعيفة على الرغم من جسامتها. وكما تتوفر فرصة للانتخابات المبكرة لتلبية مطالب المحتجين بإقامة دولة أكثر شمولاً للجميع وأقل فساداً، يجب على العراق إنهاء الإفلات من العقاب عن هذه الجرائم التي يبدو أنها مصممة لإسكات أصوات المعارضة وإنهاء حركة النشطاء الشباب المسالمين. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم العراقيين في هذه الجهود، وأن يقف مستعداً لاتخاذ خطوات جادة لإجراء تحقيقات فيما إذ أثبتت الحكومة العراقية أنها غير مستعدة لإجراء تحقيق أو غير قادرة على ذلك لوحدها.

معلومات أساسية: الرد بوحشية على المظاهرات المناهضة للفساد

في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، خرج مئات الآلاف من الناس إلى الشوارع، ومعظمهم من الشباب العراقي من خلفيات متنوعة، في حركة مظاهرات شعبي في بغداد ومحافظات الجنوب، وكانت المظاهرات سلمية بمعظمها، وذلك احتجاجاً على الفساد والمحسوبية ونقص الخدمات الأساسية وفرص العمل، وكذلك على السياسات الطائفية التي تجذرت في العراق على امتداد العقود الماضية من الدكتاتورية والاحتلال الأجنبي وحلقات العنف المتكررة.

واجهت هذه المظاهرات قمعاً واسع النطاق على يد مزيج غامض من أجهزة الأمن الحكومية والجماعات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة الدولة. وكانت هذه الاعتداءات على المدنيين واسعة النطاق ومنهجية وذات طابع سياسي، وقد تصل إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية. ورغم جسامتها الجرائم، ثمة القليل من الوضوح بشأن عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم أو

أصيبوا بجراح. ووفقاً لتوثيق أجرته الأمم المتحدة، قُتل 487 شخصاً على الأقل وأصيب 7,715 شخصاً من جراء إطلاق الرصاص الحي وعبوات الغاز المدمع ووسائل أخرى في مواقع المظاهرات منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2019 وحتى آذار/ مارس 2020، بينما اعتُقل ما لا يقل عن 3,000 شخص.¹ وقُدّرت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق عدد القتلى بـ 541 في حين يُقدّر الناشطون أن العدد أكبر من ذلك. وتُقدّر الحكومة العراقية عدد القتلى بما لا يقل عن 560 شخصاً، إلا أنها لم تعلن عن أسمائهم أو عن أية تفاصيل إضافية.²

وأثناء الأشهر الأولى للمظاهرات، كان العديد من الأشخاص الذين قتلوا في المظاهرات قد استُهدفوا برصاص القناصين المتمركزين على أسطح بنايات قريبة. فعلى سبيل المثال، جرى اعتداء منسّق على بناية كراج السنك في كانون الأول/ ديسمبر شتّه مسلحون منظّمون مروا من نقاط التفتيش العسكرية بسهولة، وقد أدى الهجوم إلى مقتل ما لا يقل عن 20 شخصاً.³ وانتشرت شائعات حول انتمائهم إما إلى مكتب رئيس الوزراء أو لجماعات مسلحة، ولكن لم يجر أي تحقيق جدي لتحديد المسؤولين عن القتل.

أما الناشطون الذين نظموا المظاهرات أو قادوها أو قاموا بتوثيقها، فقد استُهدفوا أثناء المظاهرات، كما واجهوا حملات من القتل المستهدف، والتشهير بسمعتهم، والترهيب، والتهديدات والمضايقات المصممة لمنعهم من التعبير عن مطالبهم المشروعة وممارسة حقوقهم بحرية التجمّع والتعبير وتكوين الجمعيات. كما استُهدفوا بدعاوى قضائية كيدية على أساس زائف، في حين ظل المسؤولون عن ارتكاب القتل دون عقاب.

ورغم أن غالبية الانتهاكات جرت في المحافظات الجنوبية وفي بغداد، شهدت مناطق أخرى من البلد أيضاً انتهاكات ضد النشطاء والمتظاهرين خلال الفترة نفسها. وحتى المناطق التي لم تشهد مظاهرات كبرى، من قبيل الأنبار، تعرّض النشطاء المحليون فيها لاعتقالات ومضايقات لقيامهم بالتعبير عبر شبكة الإنترنت عن تضامنهم من حركة المظاهرات.⁴ وفي إقليم كردستان العراق، واجه المتظاهرون في السليمانية ومدن أخرى الذين خرجوا احتجاجاً على تأخير دفع الرواتب وضد الفساد، كما واجه الصحفيون الذين يغطون المظاهرات، معاملة عنيفة واعتقالات على يد الأجهزة الأمنية.⁵

وعلى امتداد هذه الأحداث، بذل الناشطون العراقيون ومنظمات المجتمع المدني جهوداً كبيرة لتوثيق الجرائم المستمرة، وتوفير الدعم للمتأثرين، ونشر رسائل حركة المظاهرات ومطالبها في العالم، وكل ذلك باستخدام موارد متواضعة ووسط جائحة عالمية أثرت بشدة على العراق ووضعت أعباء إضافية على الموارد البشرية والمالية التي تزرح تحت ضغوط كبيرة أصلاً.

الإفلات من العقاب يهدد نزاهة الانتخابات المبكرة

عندما استقال رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي في نهاية المطاف في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 تحت ضغط حركة المظاهرات، وعدت السلطات بإجراء انتخابات مبكرة بموجب قانون انتخاب جديد بغية تحقيق مطالب المتظاهرين. وتبع ذلك أشهر من المراوغة، في حين سعت الأحزاب السياسية الراسخة إلى إبقاء عبد المهدي في السلطة، بسبب ترددها في التنازل عن بعض نفوذها لمصلحة المتظاهرين مما قد يشجعهم على رفع سقف مطالبهم.

وتم تعيين رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في أيار/ مايو 2020، وقد أعلن عن نيته بإجراء انتخابات مبكرة في حزيران/ يونيو 2021، بيد أن الانتخابات قد توجّل إلى ما بعد هذا التاريخ بسبب المنازعات ضمن الطبقة السياسية حول كيفية تنظيم القوائم والمناطق الانتخابية، وبسبب نقص الإرادة السياسية، والعقبات الإدارية، كما أن البرلمان لم يصادق حتى الآن على

¹ <https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/Demonstrations-Iraq-UNAMI-OHCHR-report.pdf>

² <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/07/iraq-protesters-kadhimi.html>

³ <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2019/12/iraq-testimonies-emerge-of-coordinated-attacks-which-killed-at-least-20-protesters/>

⁴ انظر على سبيل المثال، <https://ar.iraqicivilsociety.org/?p=6922>

⁵ <https://reliefweb.int/report/iraq/cracking-down-protesters-iraqi-kurdistan-legitimizes-corruption>

تاريخ إجراء الانتخابات المبكرة.⁶ مع ذلك، أصدر آية الله السيستاني، وهو أعلى مرجعية دينية للطائفة الشيعية في العراق ويتمتع بنفوذ كبير على السياسة والرأي العام في العراق، بياناً قوياً في أيلول/سبتمبر 2020 تأييداً للانتخابات المبكرة وتحجيم نفوذ الجماعات المسلحة، مما يُعدّ إشارة إيجابية في هذا المجال.⁷

بعد الإعلان الذي صدر في 31 تموز/ يوليو 2020 بشأن الموعد المقترح للانتخابات، شهد جنوب العراق موجة ثانية من الاغتيالات المستهدفة ضد قادة المظاهرات ومنظميها والمدافعين عن حقوق الإنسان. وشهد صيف عام 2020 موجة اغتيالات ذهب ضحيتها الباحث المعروف هشام الهاشمي، والناشط المدني تحسين الشهماني، والمدافعة عن حقوق الإنسان رهام يعقوب. وإضافة إلى مئات المتظاهرين الذين لقوا حتفهم أثناء المظاهرات، وثق مركز النماء لحقوق الإنسان اعتداءات مستهدفة ضد مدافعين معروفين عن حقوق الإنسان: 39 جريمة اغتيال، و31 محاولة اغتيال، و36 حالة اختطاف، وذلك بين تشرين الأول/أكتوبر 2019 حتى آب/أغسطس 2020.⁸ ولم تتج من الانتقام أيضاً المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي أدين دوراً بارزاً في المظاهرات، إذ قُتلت خمسة في صفوفهن على الأقل منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019.⁹

وتلقى ناشطون تهديدات بالقتل وتعرضوا لتشويه سمعتهم، ووصفوا على وسائل التواصل الاجتماعي بأنهم عملاء للغرب، وثمة شكوك قوية حول وجود قوائم اغتيالات. وتحديداً، روجت وسائل الإعلام وقنوات وسائل التواصل الاجتماعي المرتبطة بالأحزاب السياسية والجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران انتقادات لقادة المظاهرات تصل إلى مستوى التحريض على العنف ضدهم.¹⁰ كما واجه الصحفيون الذين غطوا المظاهرات تهديدات وممارسات ترهيب وحالات اختطاف وحتى القتل، فيما يبدو أنه سعي لتقليص بروز المظاهرات والدعم الشعبي لها، بينما وجهت سلطات تنظيم الإعلام العراقية تهديداً لوسائل الإعلام المعروف أنها غطت المظاهرات بأنها قد تخسر تراخيصها.¹¹

وقد وقع عدد كبير من الجرائم ضد الناشطين بالقرب من مرافق الأجهزة الأمنية أو نقاط التفتيش الأمنية، مع ذلك تقاعست الأجهزة الأمنية عن التدخل أو الاستجابة بسرعة، مما أثار الخشية من أن هذه الأجهزة إما متورطة في الجرائم أو أنها تهمل أداء واجبها، أو أنها غير قادرة على التعامل مع التحديات الأمنية المعقدة في البلد. فعلى سبيل المثال، وجهت الشرطة المحلية نصيحة لأحد الناشطين في محافظة ميسان بمغادرة المنطقة، وإلا لن تتمكن من حمايته من الجماعات المسلحة التي من المرجح أن تنتقم منه بسبب دوره في حركة المظاهرات في المحافظة. وقد أدى ضعف الثقة بالأجهزة التي يُفترض فيها أن تضمن سلامة المواطنين وأمنهم إلى تعقيد مخاوف الناشطين المبررة بأن ممارستهم لحقوقهم السياسية يعرضهم لتهديدات خطيرة لسلامتهم الشخصية، وعلى نحو غير مقبول.

ورغم أنه ما من جهة أعلنت عن مسؤوليتها عن قتل الناشطين ومحاولات القتل وأساليب المضايقات، ثمة مؤشرات قوية بأنها ارتكبت على يد قوات سياسية مؤيدة لإيران والجماعات المسلحة التابعة لها، والتي تخشى من تراجع قاعدتها الشعبية، ومن التحدي الذي تمثله الأحزاب السياسية الجديدة وغير الطائفية التي يقودها الشباب والقوائم الانتخابية في الانتخابات المقبلة. وثمة ما لا يقل عن 15 هيئة سياسية جديدة مسجلة حالياً لدى مفوضية الانتخابات العليا العراقية لهذا الغرض.¹² ويخشى الناشطون أيضاً من أن الاعتداءات تهدف إلى إخلاء ميادين المظاهرات قبل الذكرى السنوية لحركة المظاهرات التي تحل في 1 تشرين الأول/أكتوبر، واستبعاد نشطاء الحركة تماماً عن أي مشاركة في العملية الانتخابية. إضافة إلى ذلك، تزامنت

⁶ <https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/early-elections-iraq>

⁷ <https://apnews.com/b03bfca1e93d0e2efd5986fe022b5137>

⁸ <https://alnamaa.org/2020/09/01/3171/>

⁹ انظر على سبيل المثال، <https://whrdmena.org/?p=2227>; <https://whrdmena.org/?p=2176>

¹⁰ <https://www.arab-reform.net/publication/eliminating-the-protests-the-motives-and-circumstances-of-basra-assassinations/>

¹¹ انظر على سبيل المثال، <https://cpj.org/2019/11/iraq-media-regulator-orders-closure-of-12-broadcas/>;

<https://cpj.org/2019/12/one-journalist-killed-another-missing-amid-protest/>

¹² <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/08/iraq-early-elections-political-parties.html>

ذروة موجة الاغتيالات مع زيارة رئيس الوزراء إلى الولايات المتحدة، والتي اعتُبرت تهديداً لمصالح الأحزاب العراقية المؤيدة لإيران.

لذا يبدو أن عمليات القتل مصممة لترهيب الأصوات الناقدة بهدف إسكاتها، وإرسال رسالة بأن الجماعات المسلحة والأحزاب السياسية المؤيدة لإيران لن تقبل أي تحدٍ لنفوذها وتأثيرها ومصالحها دون مقاومة، وكذلك لإعاقة بروز أحزاب سياسية جديدة تمثل مطالب حركة المظاهرات وقيمها.

وبالنسبة للنشطاء وللراغبين بالتنظيم السياسي من حركة المظاهرات، يمثل بناء حركة سياسية قوية وقادرة خلال الأشهر القليلة المتبقية قبل عقد الانتخابات مهمة صعبة. كما أن الاغتيالات وأساليب الترهيب الأخرى تمنعهم من تحقيق دورهم الممكن كقوة تشكل نظاماً سياسياً تمثيلاً جديداً وأكثر شمولاً للجميع في العراق، يستند إلى قيم المواطنة بدلاً من الانتماءات الطائفية، وذلك لأن ممارسات القمع تشتت انتباه الناشطين عن عملهم بحكم ضرورة سعيهم للمحافظة على بقائهم على قيد الحياة. وفي الواقع، اضطر الكثير منهم للاختباء أو الانتقال إلى مناطق أكثر أمناً في داخل البلد، أو حتى مغادرة البلد، مما يُضعف آفاق نجاح الحركة وتعزيز المجتمع المدني العراقي. وكان للاعتداءات تأثير مخيف، حتى بين الأشخاص الذين لا يواجهون تهديدات مباشرة، وبت الأفراد يفكرون مرتين قبل التعبير عن أنفسهم سياسياً في المجال العام.

ويمثل إنجاز حركة المظاهرات بضمان إجراء انتخابات مبكرة فرصة نادرة للعراق لوضع نظام سياسي جديد والابتعاد عن الطائفية والمحسوبية ونحو المنافسة السياسية القائمة على القيم والسياسات. ويُهدد الإفلات من العقاب عن الاعتداءات الأخيرة والانتهاكات السابقة بتفويت هذه الفرصة إذ تُولى الأولوية للمصالح الراسخة على حساب المصلحة الوطنية، مما يزيد تكريس الطائفية والفساد والعنف بوصفها وسائل ناجحة ومقبولة لتحقيق الأهداف السياسية، والتسليم بأن هذا الوضع يمثل سمة رئيسية في المشهد السياسي للبلد، مما سيمهد الطريق لمزيد من حلقات العنف في المستقبل.

إجراءات غير كافية

اتخذت السلطات العراقية، خصوصاً في عهد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، بعض الخطوات الإيجابية للتصدي لهذه الجرائم، إلا أنها أقل مما هو مطلوب لإيقاف الجرائم وتحقيق المساءلة بشأنها. وكان رئيس الوزراء عادل عبد المهدي قد أمر قبل استقالته بإجراء تحقيق بشأن العنف ضد المتظاهرين، بيد أن التقرير النهائي الصادر عن التحقيق استخدام لغة ملطّفة لتجنب عزو المسؤولية إلى أي مسؤولين من مستوى رفيع أو شخصيات سياسية، واعتُبر التقرير على نطاق واسع بأنه يفتقر للمصداقية.

وأعلنت حكومة مصطفى الكاظمي عن تأسيس لجنة تحقيق بشأن حالات قتل المتظاهرين، وأمرت بالإفراج عن المتظاهرين المحتجزين. ولكن الحكومة لم تعلن أبداً عن أسماء أعضاء اللجنة، وبعد مرور أربعة أشهر على عمل اللجنة لا يوجد سوى أخبار ضئيلة عن تقدم التحقيق أو النتائج التي توصلت إليها، ولا يوجد أي دليل على جدول زمني لإتمام التحقيق. وصدرت وعود بتقديم تعويضات للجرحي ولأعضاء عائلات القتلى، ولكن تظل التفاصيل بشأن تنفيذ هذا الإجراء شحيحة. كما أعلن مجلس القضاء الأعلى العراقي عن تشكيل هيئة قضائية لإجراء تحقيقات بشأن حالات الاغتيال في شهر تموز / يوليو 2020 وتحقيق المساءلة بشأنها، ولكن لم يُعلن لاحقاً عن أي تفاصيل إضافية.

واتخذ الكاظمي في عدة مناسبات إجراءات سريعة لعزل رؤساء شرطة أو موظفين أمنيين آخرين من مناصبهم بسبب إخفاقهم في منع الاغتيالات المستهدفة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.¹³ وفي حين جرى الترحيب بهذه الإجراءات بوصفها رسالة على جدية رئيس الوزراء في السعي لتحقيق المساءلة ومنع المزيد من عمليات القتل، إلا أن إجراءات العزل لوحدها لا تحل

13 على سبيل المثال، [أقال](#) الكاظمي رئيس شرطة البصرة في آب/ أغسطس 2020، كما [عزل](#) رئيس جهاز الأمن الوطني والقائد الشكلي لقوات الحشد الشعبي في حزيران/ يونيو 2020.

قضية الإفلات من العقاب لهؤلاء الذين ارتكبوا الجرائم بالفعل، وقد تُعتبر بأنها مجرد إجراءات ترمي لإيجاد كبش فداء في غياب أي إجراءات كافية لملاحقة المرتكبين الفعليين للجرائم، بما في ذلك إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية جديّة.

وبالمثل، وفي أيلول/سبتمبر 2020، شنت الحكومة حملة لمصادرة الأسلحة غير الشرعية في عدة محافظات عراقية، وذلك تماشياً مع المطالب بأن تظل الأسلحة بيد الدولة حصراً بغية الحد من نفوذ الجماعات المسلحة، ولمنع المصادمات العشوائية العنيفة في أجزاء من البلاد. لكن يبدو أن المستهدفين بالاعتقالات ومصادرة الأسلحة هم ممن يملكون مستوى متدني من النفوذ، أو كيانات إجرامية، في حين لم تؤثر هذه الإجراءات على الجماعات المسلحة القوية التي يُشتبه بتورطها في اغتيال النشطاء.

وفي الشهر نفسه، اختُطف الناشط المدني المعروف سجاد العراقي في الناصرية، ورغم ردود الفعل الساخطة والواسعة النطاق، ورغم عملية البحث الرفيعة المستوى التي شنها ضباط مكافحة الإرهاب، ووجود دلائل على أن السلطات تعرف هوية الخاطفين، إلا الخاطفين لم يفرجوا عنه، مما يمثل دليلاً آخر على النفوذ الذي تتمتع فيه الجماعات المسلحة مقابل الدولة العراقية.¹⁴

وقد نشأ نمط محدد حيث تصدّر وعود بإجراء تحقيقات جديّة ولكنها لا تُنفذ، أو يجري عزل مسؤولين حكوميين أو نقلهم إلى مناصب أخرى، ويُعاقب أفراد وجماعات من مرتبة متدنية في حيث يظل مرتكبو الانتهاكات الذين يتمتعون بنفوذ كبير دون أي عقاب، وكل ذلك وسط غياب في الشفافية ودون أدلة واضحة لتبرير الإجراءات. ونتيجة لذلك، ما عاد الضحايا ومرتكبو الانتهاكات يحملون هذه الوعود المتكررة بتحقيق المساءلة على محمل الجد، وبالتالي تستمر دورة الإفلات من العقاب.

استجابة دولية ضعيفة

لم يتطابق رد الفعل الدولي إزاء حالات القتل المستمرة وغيرها من الانتهاكات لحقوق المتظاهرين في العراق مع حجم هذه الجرائم وجسامتها. ورغم أن الدول والمنظمات الدولية أصدرت بصفة دورية بيانات شجب وأعربت عن الانشغال إزاء تدهور وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في العراق،¹⁵ إلا أن حملة القمع والقتل لم تحظّ بمستوى الاهتمام الدولي نفسه الذي حظيت به أزمات شبيهة في أماكن أخرى.

وعلى سبيل المثال، استجاب المجتمع الدولي لحالات القمع الوحشي الأخيرة ضد المتظاهرين العزل في مناطق مختلفة من العالم بتأسيس هيئات تحقيق دولية أو تقديم الدعم لمؤسسات التحقيق الوطنية لتحديد السياق والوقائع بشأن الانتهاكات وإتاحة المساءلة. ومن بين الأمثلة على الاستجابات السابقة ما يلي:

- أسست الأمم المتحدة بعثات تحقيق استجابة لعنف الحكومة الإسرائيلية ضد المتظاهرين الفلسطينيين قرب حدود غزة في عام 2018؛ وكذلك استجابةً للأحداث في مدينة كوناكري ببغينيا في عام 2009 حيث وقعت مذبحه وحالات اغتصاب في ملعب رياضي. وفي هذه الحالة الأخيرة، وجدت بعثة التحقيق أن حالات القتل والاعتصاب المنهجية التي حدثت أثناء قمع المتظاهرين تمثل جريمة ضد الإنسانية،¹⁶ كما أن هذه الجرائم تخضع لتحقيق أولي من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

14

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/9/24/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A>

¹⁵ انظر على سبيل المثال بيانات الشجب الصادرة عن الأمم المتحدة، وعن 16 بلداً غربياً إزاء موجة العنف الأخيرة.

¹⁶ https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2009/693&Submit=Search&Lang=E

- في أعقاب الانتفاضة الشعبية التي حدثت في البحرين في عام 2011 والاستجابة العنيفة من الحكومة، تأسست اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق لتحديد الحقائق المحيطة بقمع المتظاهرين، وسياقها الأوسع، وإصدار توصيات بشأن المساءلة وضمن عدم تكرار هذه الأحداث. وكانت اللجنة هيئة وطنية أسسها الملك، ولكنها مستقلة عن تدخل الحكومة وحظيت بدعم المجتمع الدولي، خصوصاً الولايات المتحدة. وتضمنت في عضويتها خبراء دوليين في مجال حقوق الإنسان للمساعدة في ضمان حيادها.¹⁷

لكن لم يظهر استعداد دولي لاتخاذ مثل هذه الإجراءات بخصوص العراق، على الرغم من مطالبات المجتمع المدني العراقي بإجراءات دولية ودعم دولي.¹⁸ وثمة عدد من الأسباب المحتملة لهذا الأمر: الانشغال بجائحة فيروس كورونا، وإيلاء الأولوية 'للاستقرار' على حساب العدالة، أو التردد في اتخاذ موقف ضد المصالح الإيرانية في العراق خشية من تصعيد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران في البلد. كما يبدو من المعقول أن صانعي السياسات باتوا معتادين على رؤية النزاع العنيف في العراق واعتباره أمراً عادياً نظراً لحلقات الحرب والقمع المتكررة في البلد، لذا يُنظر إليها بجديّة أقل من قبل الدول الأخرى. وقد حظيت حالات العنف التي حدثت مؤخراً ضد المظاهرات في هونغ كونغ وفي بيلاروس، على سبيل المثال، بمستوى أعلى من الاهتمام الإعلامي في وسائل الإعلام الغربية من التيار العام، كما أولتها الدول مستوى أعلى من الاهتمام، رغم أن العنف الذي حدث في هاتين الحالتين هو من مستوى أقل مقارنة بما حدث ضد المتظاهرين في العراق.

ولكن قد تصل الجرائم الأخيرة ضد المواطنين الذين يمارسون حرياتهم في التعبير وفي التجمع في العراق إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية، ويجب التعامل معها بجديّة. ويستحق الضحايا وأفراد عائلاتهم تحقيق المساءلة وجبر الضرر، ويجب على المجتمع الدولي ألا يتغاضى عن احتياجاتهم ومطالبهم. إن التقصير عن العمل في هذا المجال يضر بأفاق الإصلاحات الإيجابية في العراق، ويُضعف احتمالية إرساء سلام دائم، ويضع البلد على مسار حلقات جديدة من العنف وانعدام الأمن مما يقوض الاستقرار.

توصيات

من أجل كسر حلقة الإفلات من العقاب التي تقود إلى مزيد من حلقات العنف والانتهاكات ووقوع الضحايا، وبغية توفير الإنصاف للضحايا وأفراد عائلاتهم، وإتاحة أفضل أفق ممكن لنجاح الانتخابات المبكرة، فإننا ندعو الحكومة العراقية إلى القيام بما يلي:

- الإيقاف الفوري للانتهاكات ضد المتظاهرين والناشطين الذين يمارسون حقوقهم المدنية والسياسية، ومنع الجماعات المسلحة من ارتكاب مثل هذه الانتهاكات
- إجراء تحقيق شفاف، وضمن برنامج زمني واضح ومحدّد، للكشف عن هوية المسؤولين عن الانتهاكات ضد المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وعن هوية معاونيهم، وملاحقتهم قضائياً
- القيام، على نحو شفاف وضمن برنامج زمني واضح، بجبر الضرر لضحايا الانتهاكات المرتبطة بالمظاهرات ولأفراد عائلاتهم، بما في ذلك تقديم تعويضات، وخدمات إعادة تأهيل، وإصدار اعتذار علني
- وضع برنامج إصلاح للقطاع الأمني لحماية حقوق المواطنين بحرية التجمع والتعبير، وتوفير تدريبات في مجال حقوق الإنسان لعناصر الأمن، وعزل الموظفين الفاسدين والمهملين من وظائفهم، وتوفير حماية لمواقع المظاهرات وللناشطين المعرضين لخطر الاستهداف، وتعزيز اليات المسائلة داخل أجهزة الأمن
- اتخاذ إجراءات جديّة لتقييد الانتشار غير القانوني للأسلحة بين الجهات الفاعلة من غير الدول

¹⁷ عيّنت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق خمسة خبراء غير بحرينيين في مجال حقوق الإنسان: الرئيس، البروفيسور محمود شريف بسيوني، والدكتورة بدرية عبدالله العوضي، والدكتورة ماهنوش أرسنجاني، والقاضي فيليب كيرش (بدرجة مستشار الملكة)، والبروفيسور السير نايجل رودلي سيمون (حائز وسام فارس بدرجة KBE). انظر http://www.bici.org.bh/index0d2a.html?page_id=20

¹⁸ انظر على سبيل المثال [النداء الصادر في آب/ أغسطس 2020](#) عن نشطاء حقوق إنسان عراقيين من أجل التضامن الدولي، أو [الرسالة الصادرة في حزيران/ يونيو 2020](#) عن ناشطات في مجال حقوق المرأة دعون فيها الأمم المتحدة للمساعدة في ضمان حماية حركة المظاهرات.

- اتخاذ الخطوات الضرورية لعقد انتخابات مبكرة وحرية ونزاهة وفي الموعد المحدد في حزيران/ يونيو 2021، مع توفير مراقبة من قبل مراقبين دوليين والمجتمع المدني العراقي، بما في ذلك من خلال المصادقة على الموعد المقترح للانتخابات، وإنجاز العمل على إعداد نظام انتخابي عادل، ومنع الجماعات المسلحة من منع الأفراد من المشاركة

كما ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول، والأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني الدولية إلى تقديم الدعم للعراقيين في سعيهم للعدالة والكرامة، مع احترام سيادة العراق واستقلاله والإرادة الحرة لشعبه، وذلك عبر الإجراءات التالية:

- دعم السلطات العرقية وتشجيعها والضغط عليها من أجل تنفيذ التوصيات أعلاه
- دعم إجراء تحقيقات عالية الجودة بشأن الانتهاكات المرتبطة بالمظاهرات، وذلك عبر تقديم المساعدة الفنية والخبرات، ودعم عقد جلسة خاصة حول العراق في مجلس حقوق الإنسان
- وإذا ثبت أن السلطات العراقية غير مستعدة أو غير قادرة على إجراء التحقيقات، فيجب تأسيس لجنة تحقيق دولية أو ما يشبهها لإجراء التحقيق والسعي لتحقيق المساءلة
- دعم المجتمع المدني العراقي عبر التضامن، وإجراءات الحماية، والتمويل، بما في ذلك المساعدة العاجلة لانتقال النشطاء المهددين بالانتقام بسبب عملهم

المنظمات الموقعة

Al-Haqq
Foundation
for Human
Rights



مؤسسة
الحق
لحقوق
الإنسان

Iraqi al-Amal
Association



جمعية
الأمل
العراقية

Al-Namaa
Center for
Human
Rights



مركز
النماء
لحقوق
الإنسان

Iraqi Human
Rights
Defenders
and Activist
Forum



تجمع
المدافعين
عن حقوق
الإنسان

Bassma
Iraqia
Humanity
Organization



منظمة
بصمة
عراقية

PAX



باكس

Being
Together
Organisation
for Human
Rights



منظمة معا
تكون
لحقوق
الإنسان

Peace and
Freedom
Organisation



منظمة
السلام
والحرية

Building
Foundation
for Training
and
Development



مؤسسة
بناء
للتدريب
والتطوير

Ufuq
Organization
for Human
Development



منظمة
افق
للتنمية
البشرية

Express
Center for
Rights and
Freedoms



مركز
عبر
للحقوق
والحرية

Women
Human
Rights
Defenders
Coalition



تحالف
المدافعات
عن حقوق
الإنسان

Impunity
Watch



امبيونتي
ووتش

للاستفسارات أو الحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ:

منظمة امبيونتي ووتش

- فرانسيس توبام سمولود (Frances Topham Smallwood)، مسؤولة برامج, برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،
frances.smallwood@impunitywatch.org

منظمة السلام (PAX)

- مارجولين وينينكس (Marjolein Wijninckx)، رئيسة برنامج الشرق الأوسط wijninckx@paxforpeace.nl